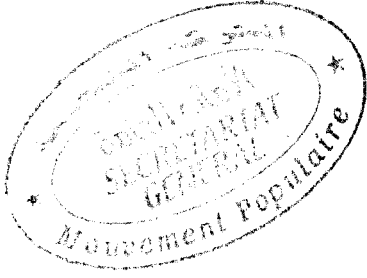




الحركة
الشعبية

تقرير حول تصور
حزب الحركة الشعبية
للجهوية الموسعة



المنظور العام

المبادئ الأساسية للحركة الشعبية
حول الجهوية الموسعة بالمغرب

يشكل مشروع الإصلاح الجهوي الداعي إلى إقامة نظام جهوية موسعة بالمغرب، منعظا متميزا للحكمة المحلية، ويجسد نقلة نوعية في مسار الممارسة الديمقراطية بالمغرب. كما يعتبر، اختيارا إراديا لتكريس دولة الحق والقانون في المغرب، قصد إعادة الاعتبار لدور المواطن في المشاركة والتسيير، ويضمن للدولة مكانتها ويحفظ لها مهابتها ومصداقيتها.

نعتبر في الحركة الشعبية، ما جاء في الخطاب الملكي السامي يوم 3 يناير 2010 أساسيا لمباشرة هذا الإصلاح، لأنه يؤكد على كون هذا المشروع "مقدمة لدينامية جديدة من أجل إصلاح مؤسساتي عميق"، و"اختيارا واضحا من أجل تحديث هياكل الدولة".

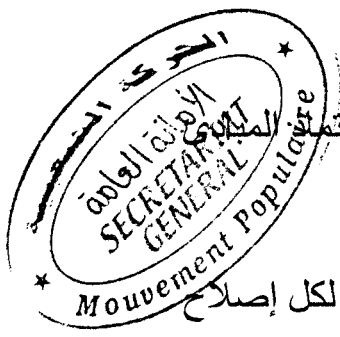
نعتبر كذلك في الحركة الشعبية أن هذا التحول، فرصة تاريخية للتعبير عن استجابته لمقاربة حزبنا للوضع السياسي للبلاد، ولمطالبه بشأن الإصلاحات السياسية والدستورية التي عبر عنها بوضوح مؤتمره الأخير.

وبالتالي فإننا نعتبر ورش الجهوية الموسعة، ورش إصلاح ديمقراطي ومؤسساتي عميق، وفرصة لإنجاز التحول الديمقراطي بشكل لا رجعة فيه، وفرصة كذلك للانتقال من جهوية عرفت مراحل مختلفة متعثرة منذ بداية التسعينات، إلى جهوية متقدمة ذات أهداف ديمقراطية وآفاق تنموية، من شأنها أن تجعل التدبير الترابي مكونا أساسيا في الرؤية التنموية، وتجعل تدبير مال الجماعة قائما على الأولويات، ومن شأن الحكامة المحلية الجهوية في شكلها الجديد كذلك أن تشكل عنصرا معبئا للطاقات ومنتجا للنخب المحلية.

فلا يسع الحركة الشعبية، من موقع مسؤوليتها الوطنية ورصيدها السياسي والتاريخي والفكري، إلا أن تنخرط في هذا الورش المصيري، كامتداد لعملها الوطني الصادق والراسخ

الذي دأبت عليه منذ ميلادها فجر الاستقلال، كقلعة نضالية ساهمت بفعالية في بناء مغرب المؤسسات، وترسيخ دعائم دولة الحق والقانون والحريات، جاعلة من التوازن الجهوي والمجالي والاجتماعي والثقافي، حجر الزاوية في أرضيتها السياسية المنبثقة من فكر مغربي خالص ومتجدر، بجوهر وطني، وعمق شعبي أصيل، مما جعلها سباقة إلى إدماج البعد الجهوي في برامجها منذ عدة عقود، ويتجلى هذا السبق الحركي في الاهتمام بتنمية المجال القروي، وتأطير المناطق المهمشة في مختلف جهات المملكة، والنضال من أجل إقرار الديمقراطية الثقافية من خلال التعددية الثقافية بجميع مكوناتها وروافدها المتناغمة في هوية وطنية موحدة





تري الحركة الشعبية أن النجاح في تحقيق هذا التصور، يستلزم احترام واعتماد المبادئ التالية:

1. إننا نؤمن إيماناً راسخاً أن الوحدة الوطنية ووحدة الأمة قاعدة أساسية لكل إصلاح مهما كان.

فالجهوية التي ندعو إليها في هذا الإطار تقوم على الالتزام بالتشبث بمقدسات وثوابت الأمة، ومقومات الدولة المغربية، التي شكلت تاريخياً العامل الحاسم في سيادتها، ووحدتها واستقرارها، وإشعاعها، والتضامن بين مكوناتها وجهاتها، ألا وهي الملكية الدستورية القائمة على إمارة المؤمنين، ألا وهي الإسلام المعتدل المتجلي في المذهب المالكي، وهي الوحدة الوطنية وسيادة الأمة - كلها ثوابت ومقدسات ضمنت وتضمن الاعتبار لمختلف مكونات الهوية الوطنية لغويا، إثنيا، وثقافيا.

2. الجهوية التي نتوخاها في الحركة الشعبية، هي تلك التي تعزز الدولة للقيام بمهامها الوطنية الحيوية واستراتيجية، في إطار وجوب الاحتفاظ بالقطاعات الواجب إخضاعها للتدبير المركزي، كالدفاع، والعلاقات الخارجية، والشؤون الإسلامية والأوقاف، والقضاء، والأمن الوطني، العلم، النشيد الوطني، العملة، وكل ما هو مجسد لسيادة الدولة والأمة والوطن. إن الأمر هنا فيما نحن بصدد التفكير في أبعاده وفلسفته، لا يتعلق بتفاوض متوتر حول الاختصاصات والموارد، بل يتعلق بالاحتكام إلى وضوح المسؤولية وتحديداتها، وإلى تكامل الاختصاصات وتناسبها مع الفعالية المطلوبة والمنشودة، ومع نجاعة سياسة القرب من المواطنين. فهي مقاربة واحدة، تهدف إلى خلق توازن مؤسسي بين الدولة والجهة، وتهدف إلى توزيع ناجع وفعال لمسؤوليات التقرير، والتنفيذ، والمراقبة.

3. إن التجربة يجب أن تكون مغربية مغربية، تراعي الخصوصيات الوطنية، مما يحتم تفادي نقل تجارب أخرى بشكل آلي وسطحي، وتفادي إعادة إنتاج أنماط تقليدية قائمة على محددات إثنية أو جغرافية مختزلة أو ما يشبه ذلك.

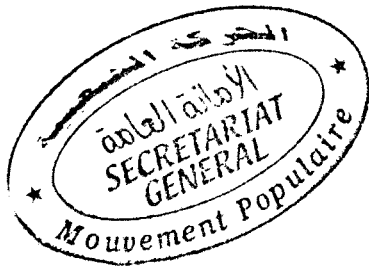
4. التنصيص الدستوري: نرى في الحركة الشعبية أن تبوأ الجهوية في صيغتها الجديدة مكانتها المستحقة في دستور المملكة، إجراء من شأنه أن يمكنها من استمداد قوتها من إرادة واختيار الأمة المغربية، وتمتعها بالشرعية الشعبية من خلال استفتاء شعبي واسع وشفاف.

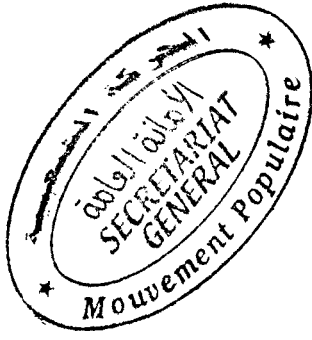
5. نرى كذلك في الحركة الشعبية ضرورة وضع قانون تنظيمي للجهات ينص على عددها، وتقطيعها، وتكوين هيئاتها واختصاصاتها، وتنظيمها، وطرق تسييرها، والعلاقة مع السلطات الأخرى مركزية ومحلية، يستمد قوته من مصادقة نواب الأمة في غرفتي البرلمان على بنوده.

إننا في حاجة إلى تعبئة كل شرائح شعبنا، من أجل تطويق وإنجاح هذه العملية، من خلال حوار واسع، ومشاركة مكثفة على كل المستويات، في حاجة إلى تجنيد كل طاقاتنا لتسويقها أمام الرأي العام الدولي، لنؤكد للعالم أننا بلد، رغم تنوعه الثقافي والاثني، ورغم تعدد جذور تركيبته المجتمعية، أننا أمة منصهرة، متماسكة وموحدة، وأن قوتنا تكمن في تمايزنا وتكاملنا. لنظهر لدول المعمور أننا في مغرب التجديد والحدثة. لنؤكد أننا قادرين على إيجاد حلول لمشاكل حقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية، بعد التطور الهائل الحاصل في مجال الحقوق السياسية. سيلاحظ العالم أننا، بعد نجاح هذه العملية، رفعنا تحديا كبيرا، وأجبنا جوابا صارخا، بتضامننا، وإجماعنا وتعبئتنا حول هذا الورش العظيم، على طرح الانفصاليين ودوي نعرات التفرقة. وبالتالي يمكن أن نعتبر مجال الهوية، أفقا لتدبير القضية الوطنية في إقامة نظام اللامركزي ديمقراطي واسع، نظام يستجيب لخصوصيات المنطقة التاريخية والجغرافية والبشرية.

6. هناك مبدأ آخر نعتبره في الحركة الشعبية أساسيا وحاسما، وهو مبدأ التضامن، فالتنمية الجهوية لن يتأتى لها أن تكون متكافئة وذات طابع وطني، إلا إذا التزمت كل جهة باستثمار مؤهلاتها على الوجه الأمثل، في إطار إيجاد آليات للتضامن والتكامل والتلاحم بين المناطق في مغرب موحد، لتحقيق توازن بين الجهات الغنية والجهات الفقيرة.

من خلال هذه المبادئ تسعى الحركة الشعبية إلى إقرار جهوية ديمقراطية ذات أهداف تنموية تأخذ بعين الاعتبار التنوع البشري والثقافي والمجالي للبلاد، وتصوغ كل ذلك في قالب هوية مغربية، وطنية قوية وراسخة.





الجزء الأول

تشخيص وضعية الجهوية بالمغرب

إذا كان الكل يجمع على الدور المحوري الذي يمكن ان تلعبه الجهة في إرساء التنمية السوسيو اقتصادية والثقافية فإنها تعرف بعض الصعاب لتأكيد ذاتها والاستجابة لتطلعات وانتظارات واحتياجات الساكنة المحلية.

وإن تقييم أداء الجهات ولو بصفة موجزة يبرز بصفة واضحة عدة اختلالات، سواء على مستوى التقطيع الجغرافي، أو الصلاحيات والسلط المخولة لها، وكذا الفوارق والتباين بين الجهات مما يحد من تنمية متوازنة على المستوى المجالي.



1) اختصاصات وسلطات محدودة

عرفت الجهوية تحولا ملموسا باعتبارها جماعة ترابية تتمتع بالشخصية الجهوية والاستقلال المالي، عقب التعديل الدستوري لسنتي 1992-1996.

غير أن هناك تباين واضح وفوارق لا يمكن إنكارها بين مختلف جهات المملكة يجب العمل على تصحيحها لإعطاء كل جهة الفرص والوسائل لتنميتها.

والتساؤلات الواجب طرحها لضمان نجاعة الاختصاصات المخولة للجهات هي:

◀ كيف يمكن للدولة منح صلاحيات وإمكانيات وازنة للجهة، مع الاحتفاظ في نفس الوقت بدور الوصي المنظم للجهة؟

◀ ما هي الصلاحيات القانونية والسوسيو اقتصادية التي يمكن أن تمنح للجهات؟

◀ كيف يمكن التوفيق بين السياسات العمومية المركزية والأهداف التنموية الجهوية؟

من خلال تقييم حصيلة الجهات بالمغرب يمكن استخلاص وجود خلل وتباين على مستوى المهام، والصلاحيات والتقطيع الإداري؛ وكذلك عجز في تطوير أنشطة تساهم في خلق الثروة الوطنية.

وفي إطار إصلاح 1997 عهد للمجلس الجهوي بعدد من الاختصاصات تهم المجالات

التالية:

✓ إعداد مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للجهة؛

✓ إعداد التصميم الجهوي لتهيئة التراب؛

✓ القيام بالأعمال اللازمة لإنعاش الاستثمارات الخاصة وتنفيذ التجهيزات اللازمة؛
✓ اعتماد جميع التدابير المتعلقة بإنعاش الأنشطة الاجتماعية والثقافية والرياضية
والإبداعية...؛

✓ تقديم اقتراحات وإبداء آراء حول مجالات مرتبطة بإنعاش تنمية الجهة؛
✓ ممارسة اختصاصات في إطار نقلها من طرف الدولة (إقامة وصيانة المستشفيات
والثانويات والمؤسسات الجامعية، تكوين أعوان وأطر الجماعات المحلية...)

إلا أنه على أرض الواقع، فإن الجهة لم تتمكن من ممارسة كل هذه الاختصاصات وذلك
راجع لعدة أسباب منها غياب تصور شمولي تنموي ومحدودية الإمكانيات المادية والبشرية
وعدم مواكبة اللاتمرکز الإداري.

إضافة إلى ذلك فإن كل الاقتراحات والآراء التي يمكن أن يدلي بها المجلس الجهوي
تخضع مسبقا لقرار والي الجهة الذي له الكلمة الأخيرة في طرحها أو عدم طرحها على
السلطات المختصة. كما أن الجهة لم يكن بإمكانها التنشيط الاقتصادي، والاجتماعي،
والرياضي، كما أنها لم تتمكن من إدماج المجتمع المدني في إطار مقاربة تشاركية لنفس
الأسباب.



2) نمط غير ملائم لانتخاب المستشارين الجهويين

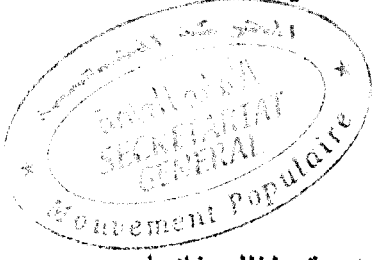
يتم انتخاب أعضاء المجلس الجهوي عن طريق الاقتراع الغير مباشر من طرف
المستشارين الجماعيين، وممثلي الغرف المهنية، والغرف الفلاحية، والمجالس الإقليمية كما
يحضر اجتماعات هذا المجلس بصفة استشارية أعضاء غرفتي البرلمان.

ويتضح جليا أن هذا النظام لا يمكن أن يفرز أعضاء في مستوى المهام التنموية
والاستراتيجية المنوطة بالجهة، كما يعجز عن إبراز نخب جهوية قادرة على إقرار حكمة
ترابية تضمن التنمية المجالية المتوخاة. وتتجلى هذه الوضعية فيما يلي:

- كون المنتخبين الجهويين يتصرفون كمنتخبي الجماعات التي ينتمون إليها
ويقنعون على الدفاع عن مصالحها؛

- عدم تشبع المنتخبين بالانتماء للجهة التي لا يرون فيها إطارا شاملا لتحقيق التنمية الجهوية.

كما أن الناخبين مغيبون في هذا الارتباط الجهوي، إذ ليست لهم أية إمكانية في تقييم أداء منتخبهم وقضايا الجهة والإمكانيات التي تتيحها في التنمية المجالية.



3) موارد مالية محدودة وتوزيع غير متكافئ

يرتبط مفهوم الجهة ارتباطا وثيقا بإشكالية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لذلك فإنها تستفيد من مداخل الضرائب والرسوم والإرادات التي يمنحها لها القانون كما تستفيد أيضا من جزء من بعض ضرائب الدولة التي يتم إقرارها في إطار قوانين المالية.

هناك أيضا آليات التمويل المحدثة لدعم جهودات تنمية الجماعات المحلية عموما منها صندوق تجهيز الجماعات المحلية، صندوق تنمية الجماعات المحلية والصندوق الخاص بالتنمية الجهوية.

وبالرغم من ذلك فإن الموارد المالية لكل الجهات تعتبر جد محدودة مقارنة مع الحاجيات والأولويات التنموية المجالية.

كما أن هناك فوارق صارخة بين الجهات إذ تنفق 5 جهات لوحدها نصف الغلاف المالي المخصص للمصاريف التي تعود نسبة مهمة منها إلى جهة الدار البيضاء الكبرى.

وقد استفادة الجهات المصنفة بالغنية من الجهودات المالية الممنوحة في إطار الصناديق المدعمة لتنمية الجماعات المحلية أكثر من غيرها. أضف إلى ذلك أن 55% من الاستثمارات العمومية مرتكزة في مناطق الوسط والشمال الغربي.

لذلك، يجب إعادة النظر في مفاتيح ومعايير توزيع الموارد المالية بين الجهات ودعم سلطات الجهة فيما يخص الضرائب والجبايات ذات الطابع المحلي، كما يجب نقل بعض المساهمات والرسوم المرتبطة مثلا برخص السيارة، المراقبة التقنية، البطاقة الرمادية... إلى الجهات.

كما يجب تمكينها من سلطات تخول لها الحق في توجيه المنظومة الضريبية إلى القطاعات التي يمكن أن تدر عليها مداخل كافية حسب الأنشطة الاقتصادية المهيمنة في الجهة.

4) تباينات اقتصادية بين الجهات

خلال حقبة 2000-2007 انفردت 5 جهات بإنتاج 60,6% من الثروة الوطنية (التي) الحوز 8,9%، البيضاء الكبرى 21,3%، الرباط-سلا-زمور زعير 13,6%، مراكش-تانسيقت-الحوز 8,9%، سوس-ماسة-درعة 8%).

■ على مستوى القطاع الفلاحي، الذي يساهم بـ 14% من الناتج الداخلي الخام فإن جهة سوس-ماسة-درعة تحقق 32% من القيمة الفلاحية الوطنية، متبوعة بجهة الغرب-شراردة-بني حسن بنسبة 18,2%، ثم جهة الشرق بنسبة 13,9%.

فيما يتعلق بقطاع الصيد البحري فإن جهات الجنوب حققت 36,4% من القيمة الوطنية للقطاع، فيما احتلت جهة سوس-ماسة-درعة الرتبة الثانية بنسبة 35,6%.

■ على مستوى القطاع الصناعي، تتركز الثروات المنتجة في جهة الدار البيضاء الكبرى بنسبة 36% من القيمة المضافة للقطاع، علما ان هذا القطاع في العموم يساهم في الناتج الداخلي الخام بمعدل 28,4% ما بين 1998 و 2008.

كما أن جهات دكالة-عبدة، الشاوية-ورديغة، وفاس-بولمان، تتميز بأنشطتها الصناعية بنسبة تتراوح ما بين 26% و 18%، أما جهة العيون-بوجدور-الساقية الحمراء فتسجل نمواً سنوياً يبلغ 13% بفضل الفوسفاط ومشتقاته.

■ على مستوى قطاع الخدمات، الذي يمثل 58% القيمة المضافة الإجمالية، فإن الجهات المعنية أساساً هي جهة الدار البيضاء الكبرى (15,6%)، الرباط-سلا-زمور-زعير (13,8%) وسوس-ماسة-درعة (10%). كما تعرف جهتي الدار البيضاء الكبرى والرباط-سلا-زمور-زعير تمركزاً هاماً للأنشطة الاقتصادية والإدارية بحيث يأمنان ثلثي خدمات النقل والمواصلات وما يقارب ثلاثة أرباع من الخدمات المالية (57,5% بالنسبة للدار البيضاء).

فيما يتعلق بالفنادق والمطاعم فإن جهات سوس-ماسة-درعة، ومراكش-تانسيقت-الحوز تحققان على التوالي 26,6% و 33% من القيمة المضافة الإجمالية للقطاع.

■ على مستوى الناتج الداخلي الخام لكل فرد، فإن التباين بين الجهات فيما يخص المساهمة في الناتج الداخلي الخام ينعكس على مستوى الناتج الداخلي الخام لكل فرد. وفي هذا

الصدد فإن أهمية جهة الدار البيضاء الكبرى تمثل ضعف 3,6 مرة جهة تازة-تاوانات-الحسيمة في الفترة ما بين 2007 و2000.

ويتعدى الناتج الداخلي الخام لكل فرد على مستوى جهات الدار البيضاء الكبرى، الرباط-سلا-زمور-زعير، جهات الجنوب، وطنجة-تطوان، المعدل الوطني المقدر بـ 20000 درهم. وعكس ذلك فإن جهات تازة-تاوانات-الحسيمة، الغرب-شراردة-بني حسن ومكناس-تافيلالت تتميز بناتج داخلي خام لكل فرد ضعيف، مع العلم أن الناتج الداخلي الخام الجهوي لكل فرد مرتبط بنسبة الفقر.

فيما يخص نفقات الاستهلاك فإن نسبة الجهات التي تنتج 60% من الثروة الوطنية تتموقع في مستوى 57% من نفقات استهلاك الأسر.



5) فوارق على مستوى التأطير الصحي والتعليمي

■ على المستوى الصحي، فإن جهة الدار البيضاء الكبرى، الرباط-سلا-زمور-زعير تعرف أكبر نسبة ولوج وتغطية بالنسبة للعلاجات الطبية (طبيب على التوالي لكل من 1961 و884 مواطن)

بالمقابل فجهات دكالة-عبدة، شاوية-وردبغة، الغرب-شراردة-بني حسن وتازة-تاوانات-الحسيمة، تعرف تأخرا وخصاصا هاما في الميدان الصحي بحيث هناك طبيبا عموميا لساكنة تتراوح ما بين 7376 و5151 شخص.

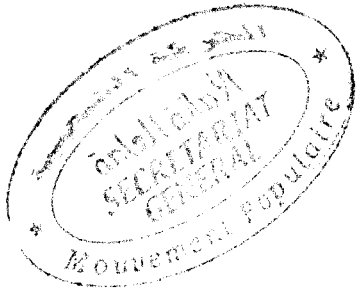
فيما يتعلق بمحور الدار البيضاء الكبرى، الرباط-سلا-زمور-زعير ومكناس-تافيلالت، التي تشكل 26% من ساكنة المغرب، فإنه يستحوذ على 36% من موظفي الصحة العمومية. ■ على مستوى النظام التعليمي، فإن نسبة الأمية تشكل 38,45% (46,8% من النساء و31,4% من الرجال) كنسبة وطنية.

وتعد جهتي تازة-تاوانات-الحسيمة ودكالة-عبدة معنية أكثر بهذه الظاهرة بنسبة 52,32% و45% من الساكنة التي تتراوح أعمارها ما بين 10 سنوات وأكثر.

وهنا أيضا يمكن أن نسجل أن الجهات الأكثر نموا والأفضل تجهيزا كالدار البيضاء الكبرى و الرباط-سلا-زمور-زعير، تعرف نسبا منخفضة نسبيا، إذ تتراوح ما بين 22,9% و26,19%.

6) بنيات تحتية غير متوازنة بين الجهات

إن العولمة وفتح الحدود المرتقب في إطار اتفاقيات التبادل الحر، والوضع المتقدم مع الاتحاد الأوروبي، يطرح بحدة مشكل تأهيل المغرب على مستوى البنيات التحتية. فهناك خصائص وفوارق سواء على مستوى التجهيزات الطرقية وذلك بالرغم من المجهودات المبذولة في السنوات الأخيرة، أو على مستوى الموانئ والمطارات وغيرها... وما هو مثير للملاحظة أن توزيع المشاريع المهيكلية الجديدة والاستثمارات، تهم غالبا بعض الجهات المحظوظة، بحيث أن ثلث الاستثمارات فقط توجه نحو جهات تحتوي على نصف الساكنة بالمغرب.





الجزء الثاني

آفاق الجهوية بالمغرب

لقد دعت الحركة الشعبية دوماً إلى جهوية تراعي وتحترم الخصوصيات الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والبيئية، لكل جهة، وتحافظ على كرامة مواطنيها. خاصة وأن الدولة المغربية كانت في إرثها التاريخي تتميز بتنوعها الجغرافي والثقافي ونسيجها المجتمعي، مما يجعل بلدنا مؤهلاً أكثر من غيره لتبني جهوية فاعلة.

لذلك يجب تدعيم استقلالية الجهة ومدّها بكل الإمكانيات المالية، والمادية والبشرية، ونقل سلطات القرار اللازمة لجعل الجهة تضطلع بمهامها التنموية بكل مسؤولية.

1) من أجل جهة واعدة لتنمية القرب



يعتبر الخطاب الملكي لـ 3 يناير 2010 المصادف لتنصيب اللجنة الاستشارية الجهوية التي عهد إليها بإعداد تصور للجهوية مع إشراك جميع القوى السياسية بالمغرب، بمثابة منعطف تاريخي هام، ويشكل خارطة طريق لهذا المشروع المهيكّل. وفي هذا الصدد، فإن نظام الجهوية المتوخى يأتي كتتويج لمراحل قطعها المغرب خلال 10 سنوات الأخيرة في مجالات متعددة، خاصة منها:

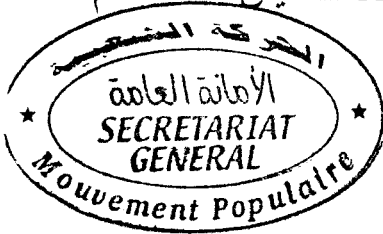
- ◀ حقوق الإنسان، (الإنصاف والمصالحة، مدونة الأسرة...)
 - ◀ ترسيخ الديمقراطية عبر إشراك جل شرائح الشعب المغربي (المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، المجلس الملكي الاستشاري للشؤون الصحراوية، مجلس الهجرة، المفهوم الجديد للسلطة وتقريب الإدارة من المواطنين)؛
 - ◀ إقرار مبادرة وطنية للتنمية البشرية كمقاربة مبدعة لمحاربة الفقر والتهمة؛
 - ◀ فتح أورشاح تنموية ومهيكلية كبرى: ميناء طنجة، بورقراق، المغرب الأخضر، اليوتيس، الصناعة التقليدية، اللامركزية واللامركز...
- كما عرفت نفس الحقبة فتح أورشاح لإصلاح وتحديث الإدارة على مستوى الموارد البشرية وكذا تدبير الميزانية بالاعتماد على النتائج والتقييم.
- وإذا كان مشروع الجهوية الجديد يندرج ضمن دعم هذه المكتسبات، فإنه يهدف توسيع رقعة الإصلاح إلى مجالات أخرى ترمي إلى إقرار ملائمة شاملة ونهج حكامه وطنية وترابية حاملة للتنمية والتطور.

ويروم هذا التوجه مشاركة فعالة في بناء مغرب الغد ومغرب الوضع المتقدم مع أوروبا في إطار رؤية طموحة لمغرب موحد، قوي، حداتي، متشبث بالملكية الدستورية وبالمقدسات وتوابث الأمة، فخور بتقاليده ومنفتح على محيطه؛ وذلك من خلال تعميق الإصلاحات خاصة على مستوى القضاء، وإرساء قواعد جهوية موسعة مع دعم اللاتمرکز وإعداد ميثاق يعنى بمشاكل البيئة، تنظيم قانون الإضراب والصحافة، تنصيب المجلس الاقتصادي والاجتماعي...

وكما جاء في الخطاب الملكي فإن الجهوية تعتبر "انطلاقة لورش هيكلي كبير نريده تحولاً نوعياً في أنماط الحكامة الترابية، كما نتوخى أن يكون انبثاقاً لدينامية جديدة للإصلاح المؤسسي العميق".

وبذلك فإن المغرب يدخل في مسلسل دائم للإصلاح، ومواكبة التحولات وذلك لتقوية الديمقراطية ودولة الحق والقانون والحريات. كما أن المقاربة التشاركية التي نهجتها اللجنة المكلفة بإعداد مشروع الجهوية تعتبر حافزاً لانخراط كل القوى الحية وخاصة المنتخبين والفعاليات في بلورة هذا المشروع.

وإن المغرب مطالب بإيجاد نمط جهوي يرتكز على خصوصياته مع الاستئناس بتجارب الدول الأخرى خاصة لاستنتاج العبر وتحاشي الإخفاقات التي عرفتھا، علماً أنه ليس هناك نظام مرجعي في هذا الميدان.



2) أي مرتكزات للجهوية الموسعة؟

يرتكز التصور العام للجهوية الجديدة الموسعة على الدعائم الأربعة التالية، والتي جاءت

في الخطاب الملكي:

- ◀ التشبث بمقدسات الأمة وتوابثها،
- ◀ الالتزام بالتضامن،
- ◀ اعتماد التناسق والتوازن في الصلاحيات والإمكانيات وتفادي تداخل الاختصاصات أو تضاربها،
- ◀ انتهاج اللاتمرکز الواسع.

وفي هذا الصدد فإن حزب الحركة الشعبية يرى أن المرور من جهوية ناشئة إلى جهوية موسعة ديمقراطية وحاملة للتنمية يتطلب بعض الشروط الأولية التي تدرج في مسلسل متنامي

ودائم يتطلب إعادة النظر في أنماط توزيع الاختصاصات وممارسة السلط وتدبير الإمكانيات وتسخير الكفاءات المحلية لصياغة مشاريع تنموية جهوية طموحة ومتحكم فيها وقابلة للإنجاز.

2.1. تعزيز صلاحيات الجهة

إن إقرار الجهة كفاعل أساسي في صياغة وإنجاز السياسات العمومية على المستوى المجالي رهين بتحويلها سلطات القرار والمبادرة الكفيلة بجعلها تضطلع بدورها كحامل للمشروع التنموي الجهوي.

كما يجب تحديد اختصاصات الجهة الموسعة، وتوضيح علاقتها مع الجماعات المحلية الأخرى، ومع كل من المصالح اللامركزية، بما فيها الولاية والعمال، وكذا المؤسسات العمومية المتواجدة محليا، وذلك لتفادي النزاعات وخلق انسجام أكثر مع كل المتدخلين على مستوى الجهة.

ولتفادي تداخل الاختصاصات أو تضاربها بين الدولة والجهة لا بد من إقرار نظام جهوي موسع يحدد الاختصاصات الخاصة بالدولة، والاختصاصات التي تنفرد بها الجهة، والاختصاصات المشتركة أو المنقولة من الدولة إلى الجهات. وترى الحركة الشعبية أن الاختصاصات المشتركة أو المنقولة التي يمكن أن تضطلع بها الجهات يجب أن تكون مقرونة بالقدرات المتوفرة زمنيا والإمكانيات التدييرية لكل جهة حتى نضمن المرور إلى جهوية فعالة وذات قيمة مضافة على مستوى تنشيط التنمية المجالية.

وتروم هذه المقاربة دعم تحقيق انطلاقة الجهات المؤهلة بصلاحيات موسعة، وتحفيز تلك التي تعرف خصااصا على مستوى الموارد البشرية أو المالية، على العمل من أجل الرفع من أداءها لتتمكن من الحصول على اختصاصات أكثر.

ومن البديهي أنه في بلاد موحد كالمغرب فإن الدولة ستبقى محافظة على كل اختصاصاتها السيادية، كما تمت الإشارة إلى ذلك في الإطار العام، بالإضافة إلى بعض المشاريع المهيكلة التي تمتد على عدد من الجهات كالطريق السيار، القطار السريع... والتي لا بد أن تبقى من اختصاص الدولة.



2.2. مراجعة نمط الاقتراع

يطرح مشروع الجهوية الموسعة مشاكل مرتبطة بتدبير جهة الغد وكيفية تمحور العلاقات بين الجهة والدولة، كما توحى بتساؤلات حول دعم السلطات التديبيرية للأعضاء المنتخبين.

إن انتخاب أعضاء الجهة عن طريق الاقتراع المباشر عوض الاقتراع الغير المباشر المعمول به حاليا، يعد من بين الوسائل المتاحة لدعم سلطات الجهات وذلك بهدف استبدال منتخبي المنتخبين "بمنتخبي الشعب". ومن شأن ذلك إعطاء الجهة فعاليتها وشخصيتها ومنح المنتخبين مشروعية أكثر، وممارسة ديمقراطية وسياسية ناجعة.

ويستوجب منح الجهة، وضع جماعة محلية مسؤولة، ومخاطب حقيقي للدولة والجماعات المحلية الأخرى، انتخاب جهازه التنفيذي بصفة مباشرة، ودعم اختصاصاته لتمثيلية حقيقية للجهة فيما يخص كل القضايا الإدارية والمدنية.

كما يجب إعادة النظر أيضا، في أفق إقرار جهوية موسعة، في تقوية دور الوالي لتمكينه من لعب دوره كشريك مميز، سواء بالنسبة للجهة التي يعتبر مخاطبها في صياغة وبلورة السياسات العمومية، أو بالنسبة للدولة التي يمثلها وينسق مصالحها اللامركزية.

2.3. دعم الموارد البشرية للجهات

يتميز المناخ العام بتغيرات دائمة ومستجدات يجب مواكبتها والتأقلم مع متطلباتها. ذلك أن العولمة، والتنافسية، وتقنيات الإعلام والتواصل الحديثة، تتطلب، ليس فقط عقلنة التدبير، ولكن أيضا استباق المشاكل في إطار تدبير توقعي و يقظة استراتيجية.

كما أن ندرة الإمكانيات المالية المتوفرة والتنافس الضاغط عليها، وكذا الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية على المستوى المجالي، تتطلب عقلنة التدبير باستعمال أنجع للموارد المالية وللمجال، بارتكاز على تقييم النتائج والأداء والتحسين المستمر.

كما أن هذه المتغيرات تهم أيضا المجتمع المغربي الذي يعرف بروز مواطنين متشبعين أكثر فأكثر بالمفهوم الجديد للسلطة ومطالبين بتخليق الحياة العامة وسيادة المصلحة العامة، مما جعلهم في صلب اهتمامات واستراتيجيات تحديث القطاعات العامة.



فإضافة إلى مهامها التقليدية، فإن الدولة والجماعات المحلية وخاصة الجهات، مطالبة بتدبير مهام جديدة تتميز بطابع أكثر اجتماعي، واقتصادي، وبيئي... موازاة مع مهام التأطير والتحفيز، والتسهيل، والمصاحبة والتوجيه.

وفي خضم هذه التحولات، فإن الموارد البشرية تبرز كرافع حقيقي للتغيير والتنمية والتنافسية وخلق الثروات، لذا يجب تمكين الجهة من بلورة سياسة خاصة بها، خاصة فيما يتعلق بالتكوين، وذلك لملائمته مع متطلبات الشغل المحلية.

إن تعبئة الموارد البشرية حول أهداف واضحة، واعتماد مقاربات تدبيرية جديدة ملائمة للمجال، رهينة بإيجاد أطر وأعوان ذات تكوين وكفاءات مناسبة. لذا وجب منح الجهات إمكانية التوفر على مهارات وخبرة لمواردها البشرية لتمكينها من برمجة محكمة وتنشيط الاقتصاد الجهوي.

كما يجب مراجعة قانون الوظيفة العمومية المحلية واعتماد نظام مشجع للمسؤولين العاملين بالجهات، وإعادة النظر في المهام المنوطة بالموظفين الجهويين والمحليين لجعلها أكثر جاذبية ومحفزة.

وتجدر الإشارة إلى أن إستراتيجية إصلاح وتحديث القطاعات العمومية تعتبر من بين الأولويات الوطنية، خاصة فيما يخص الموارد البشرية، لم تحقق النتائج المرجوة منها على مستوى الجماعات المحلية.

لذا فإن الإدارة المغربية، سواء على المستوى الوطني أو المحلي، مطالبة أكثر من ذي قبل، بتحقيق نتائج مرضية تتماشى مع تطلعات المواطنين وتحولات محيطها وذلك لتعزيز المكتسبات وتصحيح الممارسات الغير اللائقة من أجل غد واعد لجهوية ناجعة.

2.4. تنمية الموارد المالية وتثمين المؤهلات المحلية

من الواضح أنه نظرا للوضعية الحالية الغير المتكافئة للجهات، وفي انتظار نضج الجهات الجديدة التي نتوخاها، فإن الدولة مطالبة باستعمال ميكانزمات التضامن وإعادة توزيع الثروات الوطنية من أجل الحد من الاختلالات والفوارق التي تعرفها، في إطار من العدل والتوازن وحسب الإمكانيات والاحتياجات والأولويات.



وإن الثروات الوطنية كالصيد والمعادن، وكذا مستخلصات الضريبة على القيمة المضافة، والضريبة على الشركات، يجب أن تبقى من اختصاص الدولة، ذلك أنه لا يمكن تصور منح كل الموارد المالية التي يتم استخلاصها على المستوى الجهوي، للجهة وحدها، نظرا لأن الدولة تقوم بمهام إنجاز البنيات التحتية (الطرق، السدود، الموانئ، المطارات، السكك الحديدية...) التي تعتبر مشاريع جد مستهلكة للموارد وتستفيد منها الجهات.

وإن تحديد الموارد الخاصة بالجهة مرتبطة بنوعية وحجم الاختصاصات التي ستنقل إليها وذلك لمصاحبته في المسؤوليات التنموية الملقاة على عاتقها.

وترى الحركة الشعبية أن كل جهة يجب أن تجد في محيطها الجغرافي، والثقافي، وخصوصياتها ومؤهلاتها، وفي إمكانياتها الذاتية، المنبع الرئيسي لتنميتها والرقى بها. فهناك العديد من الفرص والمؤهلات التنموية الحقيقية، خاصة في مجالات السياحة البيئية، والصناعة التقليدية، والنباتات العطرية والصيدلية، والمواد الغابوية، وبعض مواد البحر، ومواد تقليدية كالعسل، والجبين...

لذلك فإنه من الضروري العمل على تثمين هذه الموارد ومصاحبة الفاعلين المحليين، من جمعيات، وتعاونيات، وصناع تقليديين، وفلاحين... وذلك للرفع من القيمة المضافة المحلية. كما يجب إيلاء اهتمام ودعم خاص لحاملي المشاريع المبدعة، وذات الجودة، وذلك لحماية منتوجهم عبر حمل شعار خاص.

ويبقى ذلك مرتبط بمدى أهمية السلطات والصلاحيات التي تمثلها الجهة في مجال التحفيز ومصاحبة الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين المحليين. كما يجب منح الجهات سلطات وحق المبادرة فيما يخص الحث على الاستثمار، وتوجيه ودعم الشركات وخلق تنافسية ما بين الجهات.

وفي هذا الصدد يمكن مثلا العمل على إنشاء نوع من التفضيل الجهوي على مستوى منح الصفقات العمومية لشركات جهوية، وذلك لتشجيع الشركات للاستيطان بالجهات التي تعتمز الدولة دعمها في إطار التضامن والتكافل.



2.5. دعم اللاتمركز لاستقامة الجهوية الموسعة

لقد أكد صاحب الجلالة محمد السادس في خطاب المسيرة الخضراء 2009 على أن انطلاق دينامية الجهوية المتقدمة والمتسلسلة يجب أن توازي دعم وتقوية اللاتمركز، كما جاء في خطابه لـ 3 يناير 2010 ضرورة انتهاج التمركز الواسع "في نطاق حكمة ترابية ناجعة قائمة على التناسق والتفاعل".

وقد شكل دعم اللاتمركز أحد أبرز اهتمامات السلطات العمومية، وورش إصلاحية خلال العقود الأخيرة. إلا أن تدبب بعض الإدارات المركزية في تفويض سلطتها يحد غالبا من تفعيل التوجهات الحكومية.

ومن أجل بلورة الاستراتيجية الجهوية في أحسن الظروف أصبح من الضروري توسيع اللامركزية ودعم اللاتمركز للإدارات العمومية المركزية وتقريبها من المواطنين وجعلها رهن إشارة الجهة.

وتسعى اللجنة ما بين وزارية التي أحدثت مؤخرا إلى إعداد ميثاق وطني للاتمركز بهدف اعتماد نظام حكمة ناجعة للدولة مع مقاربة مجالية، وعبر نقل اختصاصات أكثر من المصالح المركزية إلى مصالحها اللامركزية.

ويتضمن هذا الميثاق ميكانيزمات مؤسسية تخول للولاة والعمال ممثلي الدولة سلطات تمكنهم من تنسيق حقيقي وناجع للمصالح اللامركزية وذلك لضمان تناسق العمليات والبرامج بين كل المتدخلين على مستوى المجال.



2.6. من أجل حكمة ترابية ناجعة:

بالنظر إلى ما حققه المغرب من إنجازات في السنوات الأخيرة في ميدان تحديث الإدارة وعقلنة التدبير فإن الظرف العام مؤهل لتفعيل آليات جديدة وأكثر ملائمة للتحويلات في ميدان التدبير والحكمة وخاصة البرمجة المتعددة السنوات والتعاقد.

لذلك فمن الضروري إيجاد تصور استراتيجي للتنمية يبرز الاختيارات الممكنة جهويا وكذا التوجهات والبرامج القطاعية والمجالية للدولة على المدى البعيد، مما يتيح للجهة وشركاءها فرصة الإلمام بما تعتمده الدولة من مشاريع، وملائمة استراتيجيتها الجهوية مع التوجهات العامة للدولة.

وفي هذا الإطار لابد من إبداع صيغ ملائمة للتوفيق بين الدور الاستراتيجي والتوجيهي للدولة، والممارسات المحلية، في إطار مقاربات تشاركية ينخرط فيها كل المتدخلين والمعنيين، من خلال اعتماد نظام التعاقد بين الجهة والدولة، والمصالح اللامركزية، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، حول برامج تنمية جهوية مندمجة ومتقفا عليها، وتبني المحاسبة حول النتائج المسجلة.

وتروم هذه المقاربة تلاقى السياسات الوطنية والجهوية وإعداد التراب وممارسة السلطات والاختصاصات على المستوى الجهوي بصفة سلسة ومتناغمة، وكذا تدبير ومتابعة إنجاز المشاريع في ظروف أفضل تسهل تدارك الأخطاء في وقتها وتصحيحها.

2.7. الحفاظ على البيئة:

لقد خول القانون رقم 47-96 في فصله السابع صلاحيات خاصة للجهة فيما يخص

المحافظة على البيئة، تتجلى في:

✓ إعداد مخطط جهوي؛

✓ إعداد التراب في إطار التوجهات والأهداف المسطرة على المستوى الوطني؛

✓ اتخاذ كل التدابير الهادفة إلى حماية البيئة وعقلنة تدبير الموارد المائية؛

✓ الحرص على الحفاظ وتشجيع الخصوصيات العمرانية الجهوية.

إلا أن المنتخبين المحليين اللذين يخضعون لضغوطات مرتبطة بالتنمية المحلية وتوفير الموارد المالية لتمويل المشاريع، يهتمون أكثر بالمداهيل التي يمكن أن تنتج عن استهلاك الموارد الطبيعية، دون مراعاة التوازن الذي يجب الحفاظ عليه لضمان تنمية مستدامة لهذه الموارد، وذلك مرتبط بالظروف المعيشية للسكان.

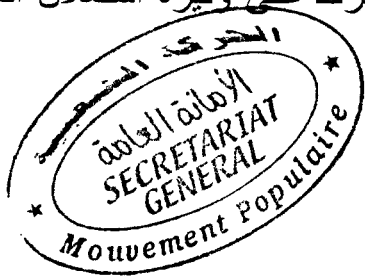
وإن المغرب الذي يولي أهمية خاصة للحفاظ على البيئة، والتي تعتبر تحديا وطنيا ودوليا، انخرط في إعداد ميثاق لحماية البيئة في إطار مقاربة تشاركية لتحسيس المنتخبين المحليين وإشراكهم في إغناء مشروع الميثاق قبل المصادقة عليه، ضمن سياسة مدرجة وتأهيلية شاملة اقتصاديا، تستهدف الحفاظ على البيئة ومحمياتها ومواردها الطبيعية في إطار تنمية مستدامة.

وباعتبار البيئة رصيذا مشتركا للأمة، ومسؤولية جماعية لأجيالها الحاضرة والمقبلة يتعين على السلطات العمومية أن تأخذ بعين الاعتبار، في كناش تحملات المشاريع الإنمائية، عنصر المحافظة على البيئة.

ويؤكد هذا التوجه، الأهمية القصوى التي توليها السلطات العمومية للمسألة البيئية، استشعارا لضرورة الحفاظ على المتطلبات البيئية، كرهان تنموي حاسم وذو أسبقية، كما عبرت عن ذلك الرسالة المولوية السامية بمناسبة تخليد الذكرى العاشرة لإحداث مؤسسة محمد السادس لحماية البيئة، تحت رئاسة سمو الملكي الأميرة للاحساء.

وإذا كان التصنيع يصنّف كأهم العوامل الملوثة للبيئة، حيث يلوث الأرض بالنفايات الصلبة، والمياه بالنفايات السائلة، والجو بما يفرز من غازات وغبار؛ فإن هناك أيضا اشكالية التوزيع الغير المتساوي للثروات المائية وتدهور التربة والغابات، والاستغلال المفرط للثروات الطبيعية بصفة عامة.

ومن المعلوم أن الاستغلال المفرط لهذه الثروات له ارتباط بالفقر والتهميش الذي تعرفه غالبا المناطق القروية والجبلية التي توجد بها هذه الثروات الطبيعية. لذلك فإن حزب الحركة الشعبية يحث على ضرورة إشراك الساكنة في بلورة السياسات المرتبطة بالمحافظة على البيئة وتلك المتعلقة باستغلال معقلن ومستدام للموارد الطبيعية، لتساهم في توفير العيش للمواطنين بإيجاد أنشطة بديلة ومدرة للدخل، من أجل رفع الضغط المفرط على وثيرة استغلال الموارد الطبيعية.





الجزء الثالث

الإجراءات المصاحبة والتقطيع الجهوي

1) الإجراءات المصاحبة:

إن مشروع الجهوية الموسعة يطرح أفقا جديدا للإصلاح المؤسساتي، ذلك أنه يدعونا للتفكير في هذا الإصلاح برؤية شمولية:

(1) ضرورة مراجعة المرجع الدستوري المؤطر لعمل المؤسسات، وتفاعلاتها، وتجانسها، وتوازنها بما في ذلك غرفتي البرلمان؛

(2) ضرورة إصلاح هياكل الدولة وتحديثها للتوفيق بين مستلزمات الشرعية الديمقراطية، ومستلزمات النجاعة التدبيرية، والبناء الترابي المعقلن والمتوازن؛

(3) الحاجة إلى إحياء المشروع الديمقراطي، الذي يوجد في حالة تعثر، مما يزيد في تعميق الهوة يوما بعد يوم بين المواطن والشأن السياسي؛

(4) تحديث هياكل الدولة لملاءمتها مع مستلزمات الوضع الجديد؛

(5) مراجعة الترسنة القانونية لملاءمتها مع النظام الجديد للجهوية بما في ذلك مدونة الانتخابات، قانون الأحزاب، اللاتمركز، إلى غير ذلك.

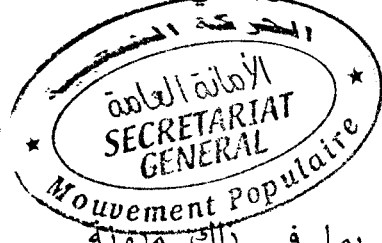
إن الجهوية الموسعة هي أولا وقبل كل شيء مسار ينبغي بناؤه تدريجيا، وليس وضعا قارا يجب أن نقف عنده. وإن بناء هذا المسار بروح إيجابية، وبتقدم مستمر يتوقف على القدرة المؤسساتية لمختلف الفاعلين لامتلاك منطقتين اثنتين مترابطتين:

◀ اختصاصات منطقتي توسيع مجالات الحريات المحلية.

◀ ومنطق الرفع من مردودية السياسات العمومية.

لذلك فإن الأمر لا يتعلق بتحسين أو تنظيف النص القانوني الحالي فقط، بل ينبغي وضع مشروع الجهوية الموسعة، في إطار رؤية شمولية لإصلاح الدولة في هياكلها، وتنظيمها، وطرق اشتغالها، من منظور يجعل من تعميق اللامركزية الجهوية، محركا، ومحفزا، لإعادة تموقع الدولة على المستوى المركزي والترابي.

ويؤدي هذا المنظور إلى اعتبار مسلسل اللامركزية والتركيز على المستوى الجهوي، بمثابة ركيزتين لتوازن مؤسساتي جديد، خاضع لنظام حديث للمسؤولية السياسية بين مختلف الفاعلين مركزيا ومحليا.



2) التقطيع الجهوي:

ظل المغرب عبر التاريخ نموذجا في مجال وحدة الدولة ووحدة التراب، فمسألة الجهوية في بلادنا لا ترتبط بمطالب جهوية محضة أو بطموح إلى الاستقلال عن المركز كما هو الحال في اسبانيا مثلا. فالجهوية في المغرب هي ضرورة سياسية لتحديث عمل الدولة وتحسين نجاعتها على المستوى الترابي.

في هذا المنظور يجب أن يبنى التحديد الترابي الجديد للجهات على حوار واسع وعلى اختيار عقلاني يضمن تحقيق هدفين متلازمين: المشاركة والنجاعة، وعلى شجاعة سياسية تقاوم السهولة، والأفكار المسبقة، والنزعات الضيقة لغير المتشبعين بالفكر الجهوي. إن إنجاز المهام التنموية والاجتماعية والثقافية للجهة، يقتضي:

- 1) تحديدا مجاليا في "حجم إنساني" يسمح بتعبئة الفاعلين وبناء مشروع مشترك للتنمية؛
- 2) اعتبار كل الأبعاد الأساسية في التنوع المجالي والثقافي والاقتصادي المغربي، من شأنه أن يحقق تدريجيا التناسق والتوازن في الفرص بين مختلف الجهات؛
- 3) بناء الجهة على هوية وظيفية ومؤهلات خاصة باعتبار تجانس بعض الأوساط المجالية والثقافية قصد بناء جهة منسجمة؛
- 4) اعتماد سياسة واضحة لإعداد التراب الوطني وتفعيل آلياته المؤسساتية بجعلها ملزمة قانونا لنتمكن من الاستفادة العملية من التراكم الحاصل في إطار الحوار الوطني حول إعداد التراب.

إن هذه القواعد ستجعلنا متحررين من الصورة المختزلة "للرابح والخاسر" من أي تحديد ترابي، لأن الأهم في رأينا ليس إيجاد "تجانس" شكلي في الخريطة، بل في الرؤية السياسية التي تضمن للتراب الوطني كله، ربح رهان التنمية ورهان التضامن، بعيدا عن الهواجس الأمنية أو القبيلة الاثنية، وداخل فضاء كاف لكي يتسع لوضع استراتيجيات جهوية لإعداد التراب، متكاملة اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا.

مشروع التقطيع الجهوي

- سيناريو 1 -



- الجهة الأولى : جهات الجنوب 3 (جهة العيون-بوجدور-الساقية الحمراء+
جهة كلميم-السمارة+جهة وادي الذهب لكويرة)؛
- الجهة الثانية : سوس ماسة + الصويرة + اسفي؛
- الجهة الثالثة : مراكش تانسيفت + ورزازات +زاكورة +تنغير؛
- الجهة الرابعة : الشاوية + تادلة أزيلال؛
- الجهة الخامسة : الدار البيضاء + الجديدة + بنسليمان؛
- الجهة السادسة : الرباط زمور زعير +الغرب الشراردة بني حسن ؛
- الجهة السابعة : مكناس تافيلالت ؛
- الجهة الثامنة : فاس بولمان + تاونات + تازة ؛
- الجهة التاسعة : طنجة تطوان + الحسيمة؛
- الجهة العاشرة : الشرق + كرسيف + اوطاط الحاج + ميسور.

مشروع التقطيع الجهوي

- سيناريو 2 -



- الجهة الأولى : الداخلة - أوسرد (+ بوجدور)؛
- الجهة الثانية : العيون - طرفاية (+ طانطان، كلميم، السمارة، طاطا وأسازاك)؛
- الجهة الثالثة : ورزازات - الراشيدية؛
- الجهة الرابعة : سوس ماسة (+ عبدة و- ورزازات)؛
- الجهة الخامسة : مراكش- تانسيفت -الحوز (+ تادلة أزيلال)؛
- الجهة السادسة : الشاوية- ورديغة (+ دكالة)؛
- الجهة السابعة : الدار البيضاء الكبرى (+ بنسليمان)؛
- الجهة الثامنة : الرباط (الغرب الشراردة بني حسن و- زمور زعير)؛
- الجهة التاسعة : مكناس تافيلالت (- الراشيدية + خميسات)؛
- الجهة العاشرة : فاس بولمان (+ تازة + تاونات و- ميسور / أوطاط الحاج)؛
- الجهة الحادية عشر : طنجة- تطوان (+ الحسيمة)؛
- الجهة الثانية عشر : الشرق (+ كرسيف + اوطاط الحاج + ميسور).